بتاريخ 14 ذيقعده 1446
المواسعة و المضايقة

الجلسة 91

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

إطناب المقال حول روايات الجمع برفقَة صاحب الجواهر
لقد انطَلقنا من بيانات صاحب الجواهر حيث قد استَجمَع دلائل قاعدة الجمع قائلاً:

«و إنّ القرآن نَزل على سبعة أحرف، و أدنى ما للإمام أن يُفتي على سبعة وجوه، هذا عطاؤنا فامنُن أو أمسِك بغير حساب»[1] (و هذه ناصّة على مشرّعيّة الإمام أيضاً) و لا أقلّ من موافقة الجمع غالباً لما دلّ على أنّك: «بأيّهما أخذتَ من باب التّسليم وسِعك»[2] أو أنّه غيرُ منافٍ له».
مِنظار المحقّق الخوئيّ بشأن «سبعة أحرُف» و المعاني

لقد نَسَب المحقّق الخوئيّ كافّةَ المَرويّات المتحدِّثة حول «سبعة أحرُف» إلى الفِرقة البكريّة قائلاً:

«لقد ورد في روايات أهل السُّنّة أنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فيحسُن بنا أن نتعرَّض إلى التّحقيق في ذلك بعد ذكر هذه الرّوايات: أخرج الطّبريّ عن يونس و أبي كريب، بإسنادهما، عن ابن شهاب، بإسناده عن ابن عبّاس، حدَّثه أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قال: «أقرَأَني جبرئيل على حرف فراجعته، فلم أزَل أستزيده (حرفاً) فيَزيدُني حتّى انتَهى إلى سبعة أحرُف».[3]

ثمّ قيَّمها المحقّق الخوئيّ قائلاً: [4]

« .... هذه أهمّ الرّوايات الّتي رُوِيَت في هذا المعنى (أي سبعة أحرف):

1. و كلّها من طرق أهل السّنّة، و هي مخالفة لصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، و لكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة»[5] و قد سأل الفضيل بن يسار أبا عبد اللّه عليه السّلام فقال: «إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف. فقال أبو عبد اللّه عليه السّلام: «كذبوا- أعداء اللّه- و لكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد»[6] و قد تقدم إجمالاً أن المرجع بعد النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم في أمور الدّين، إنّما هو كتاب اللّه و أهل البيت الذين أذهب اللّه عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا و سيأتي توضيحه مفصّلاً بعد ذلك إن شاء اللّه تعالى.

2. و لا قيمةَ للرّوايات (الصّادرة من الفِرقة البكريّة حتّى لو وُثِّقت رُواتُهم و مَرويّاتهم) إذا كانت مخالفةً لما يصحّ عنهم (لدى المقاييس الشّيعيّة) و لذلك لا يهمُّنا أن نتكلَّم عن أسانيد هذه الرّوايات، و هذا أوّل شيء (أي مجرّد التّصادم سوف) تَسقُط به الرّواية (البكريّة) عن الاعتبار و الحجيّة.

3. و يضاف إلى ذلك ما بين هذه الرّوايات من التّخالف و التّناقض (و الاضطراب) و ما في بعضها من عدم التّناسب بين السّؤال

و الجواب.

Ø فمن التّناقض أنّ بعض الرّوايات دلّ على أنّ جبرئيل أَقرَأَ النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم على حرفٍ فاستَزاده النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم (طالباً حرفاً أكثرَ) فزادَه، حتّى انتهى إلى سبعة أحرف، و هذا يدلّ على أنّ الزّيادة كانت على التّدريج، و في بعضها أنّ الزّيادة كانت مرّة واحدة في المرّة الثّالثة، و في بعضها أنّ اللّه أمره في المرّة الثّالثة أن يَقرأ القرآن على ثلاثة أحرف، و كان الأمر بقراءة سبع في المرّة الرّابعة.

Ø و من التّناقض أنّ بعض الرّوايات يدلّ على أنّ الزّيادة كلَّها كانت في مجلس واحد (لا بتدرُّج) و أنّ طلب النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم الزّيادة كان بإرشاد ميكائيلَ (ليُعلِّم النّبيّ كيف يَستزيد من جبرائيل) فزاده جبرئيل حتّى بلغ سبعاً، و بعضها يدلّ على أنّ جبرئيل (بنفسه تلقائيّاً) كان يَنطلق و يعود مرّة بعد مرّة (ليَزيده بلا مطالبة النّبيّ).

Ø و من التّناقض أنّ بعض الرّوايات يقول: إنّ أُبَيَّ (بن كعب) دخل المسجد، فرَأى رجلاً يقرأ على خلاف قراءته، و في بعضها أنّه كان في المسجد، فدخل رجلان و قرءَا على خلاف قراءته، و قد وقع فيها الاختلاف أيضاً فيما قاله النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم لأبيّ (فأمضا النّبيّ عدّة قرائات و أحرف) إلى غير ذلك من الاختلاف (و الاضطراب و التّهافت المشاهَد فيها بحيث قد أبادَ حجيَّتَها).

Ø و من عدم التّناسب بين السّؤال و الجواب، ما في رواية ابن مسعود من قول عليّ عليه السّلام: إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم يأمركم أن تقرءوا كما علّمتم»[7] فإنّ هذا الجواب لا يرتبط بما وقع فيه النّزاع من الاختلاف في عدد الآيات (حيث قد تسائَلوا هل عدد السّورة الفلانيّة هي 35 آية أم 36 آية فكيف يأمرهم الإمام بأن يَقرئوا بما تعلّموا، و لهذا قد استظهرنا اضطراب هذه الأحاديث بكلّ وضوح).

ـ أضف إلى جميع ذلك أنّه لا يرجع نزول القرآن على سبعة أحرف إلى معنى معقول (و محصَّل ظاهريّ متفاهَم) و لا يتحصَّل للنّاظر فيها معنى صحيح.

ثم استَطلَع المحقّق الخوئيّ على مختلَف التّفاسير و الآراء تجاه معنى «سبعة أحرف» قائلاً:

« وجوه الأحرف السّبعة:

و قد ذَكروا في توجيه نزول القرآن على سبعة أحرف وجوهاً كثيرة نتعرَّض للمهمّ منها مع مناقشتها و بيان فسادها:

1- المعاني المتقارِبة: إنّ المراد سبعةُ أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو «عجّل، و أسرع، و اسعَ» و كانت هذه الأحرف باقية إلى زمان عثمان فحَصَرها عثمان بحرف واحد، و أمر بإحراق بقيّة المصاحف الّتي كانت على غيره من الحروف السّتّة.

Ø و اختار هذا الوجهَ الطّبريُّ[8] و جماعة و ذكر القُرطبيّ: أنّه مختار أكثر أهل العلم[9] و كذلك قال أبو عمرو بن عبد البَرّ[10].

Ø و استدلّوا على ذلك برواية ابن أبي بَكرة و أبي داود (حيث قد أسلفها المحقّق المحقّق الخوئيّ ناقلاً: عن عبد الرّحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النّبيّ صلّى اللّه عليه و سلَّم قال: أتاني جبريل و ميكائيل فقال جبريل: إقرأ القرآن على حرف واحد، فقال ميكائيل: استزده، قال (الرّسول) إقرأه على سبعة أحرف كلُّها شاف كاف، ما لم تُختَم آيةُ رحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة).

Ø و غيرهما ممّا تقدّم (فإنّه قد روى أبو داود عن أُبَيّ قال: قال لي رسول الله صلّى الله عليه و (آله) سلّم يا أُبَيّ إنّي أقرَئت القرآن فقيل لي على حرف أو حرفين فقال الملَك الّذي معي قل على حرفين فقيل لي على حرفين أو ثلاثة فقال الملَك الّذي معي قل على ثلاثة حتّى بلغ سبعة أحرف ثم قال ليس منها إلّا شاف كاف إن قلت سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً (فلا يختلف الحال لتقاربها) ما لم تَخلِط آيةَ عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب).

Ø و برواية يونس بإسناده، عن ابن شهاب قال: «أخبَرَني سعيد بن المُسيّب أنّ الّذي ذَكر اللّه تعالى ذكرُه: «إِنَّما يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ»[11] إنّما افتُتن أنّه كان يَكتب الوحي، فكان يُملي عليه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم سميع عليم، أو عزيز حكيم، و غير ذلك من خواتم الآي، ثمّ يَشتغل عنه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و هو على الوحي، فيَستفهم رسولَ اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم فيقول: «أ عزيز حكيم، أو سميع عليم، أو عزيز عليم»؟ فيقول له رسولُ اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أيّ ذلك كتبتَ فهو كذلك (بلا تمايز) ففَتَنه ذلك. فقال: إنّ محمَّداً أوكَلَ ذلك إليّ فاكتُب ما شئت».

Ø و استدلّوا أيضاً بقراءة أنس «إنّ ناشئة اللّيل هي أشدّ وَطأ و أصوَبُ قيلاً» فقال له بعض القوم: يا أبا حمزةَ إنّما هي «و أقوم» فقال: «أقوم، و أصوب، و أهدى واحد».

Ø و بقراءة ابن مسعود «إن كانت إلّا زقية واحدة»[12].

Ø و بما رواه الطّبريّ عن محمّد بن بشّار، و أبي السّائب بإسنادهما عن همّام أنّ أبا الدّرداء كان يُقرئ رجلاً: «إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ»[13] قال: فجعل الرّجل يقول «إنّ شجرة الزّقوم طعام اليتيم» قال: فلما أكثَرَ عليه أبو الدّرداء فرآه لا يَفهم قال: «إنّ شجرة الزّقوم طعام الفاجر»[14].

Ø و استدلّوا أيضاً على ذلك (تقارب المعاني) بما تقدّم من الرّوايات الدّالة على التّوسعة: «ما لم تُختَم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة».

فإنّ هذا التّحديد لا معنى له إلّا أن يراد بالسّبعة أحرف جوازُ تبديل بعض الكلمات ببعض، فاستُثنى من ذلك ختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، و بمقتضى هذه الرّوايات لابدّ من حمل روايات السّبعة أحرف على ذلك بعد ردّ مجملها إلى مبيّنها.

و لكن المحقّق الخوئيّ قد خاصَم هذه الرّوايات و استدلالَها قائلاً:

«إنّ جميع ما ذكر لها من المعاني أجنبيّ عن مورد الرّوايات ـ و ستعرف ذلك ـ و على هذا فلابدّ من طرح الرّوايات، لأنّ الالتزام بمفادها غير ممكن (لأنّها جليّة بأنّها اسرائيليّات مُزَوَّرة حتماً).

و الدّليل على ذلك:

· أوّلاً: إنّ هذا إنّما يتمّ في بعض معاني القرآن الّتي يمكن أن يعبر عنها بألفاظ سبعة متقاربة (كآيات العذاب و الرّحمة) و من الضّروري أنّ أكثر القرآن لا يتمّ فيه ذلك (كآيات الأحكام و...) فكيف تُتصوّر هذه الحروف السّبعة الّتي نزل بها القرآن (بأكمله فلا تتَقارب معظمُ كلمات الآيات مع بعضها الآخر)؟.

· ثانياً: إن كان المراد من هذا الوجه أنّ النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قد جَوَّز تبديل كلمات القرآن الموجودة بكلمات أخرى تقاربَها في المعنى ـ و يَشهد لهذا بعض الرّوايات المتقدّمة ـ فهذا الاحتمال يوجب هدمَ أساس القرآن، المعجِزة الأبديّة و الحجّة

على جميع البشر، و لا يشكّ عاقل في أنّ ذلك يقتضي هَجر القرآن المُنزَل، و عدم الاعتناء بشأنه، و هل يتوهَّم عاقل ترخيصَ النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أن يقرأ القارئ: «يس، و الذّكر العظيم، إنّك لمن الأنبياء، على طريق سويّ، إنزال الحميد الكريم، لتُخوّف قوماً ما خوّف أسلافهم فهم ساهون» فلتُقَرّ عيون المجوّزين لذلك. سبحانك اللّهم إنّ هذا إلّا بهتان عظيم، و قد قال اللّه تعالى: «قُلْ ما يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا ما يُوحى إِلَيَ»[15] و إذا لم يكن للنّبيّ أن يُبدّل القرآن من تلقاء نفسه، فكيف يجوّز ذلك لغيره؟ (حتّى بالكلمات المتعارَفة و المتشابهة) و إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم علَّم براء بن عازب دعاء كان فيه: «و نبيك الذي أرسلت» فقرأ براء «و رسولك الذي أرسلت» فأمره صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أن لا يضع الرسول موضع النبي[16]. فإذا كان هذا في الدعاء، فما ذا يكون الشأن في القرآن؟. و إن كان المراد من الوجه المتقدم أن النبي صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قرأ على الحروف السبعة- و يشهد لهذا كثير من الروايات المتقدمة- فلا بد للقائل بهذا أن يدلّ على هذه الحروف السبعة التي قرأ بها النبي صلّى اللّه عليه و آله و سلّم لأن اللّه سبحانه قد وعد بحفظ ما أنزله: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ»[17]

· ثالثاً: أنه صرحت الروايات المتقدمة بأن الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف هي التوسعة على الامة، لأنهم لا يستطيعون القراءة على حرف واحد، و أن هذا هو الذي دعا النبي إلى الاستزادة إلى سبعة أحرف. و قد رأينا أن اختلاف القراءات أوجب أن يكفّر بعض المسلمين بعضا. حتى حصر عثمان القراءة بحرف واحد، و أمر بإحراق بقية المصاحف.»

---

[1] البحار ۸۳:۹۲، ح ۱۳.

[2] الوسائل ۱۰۸:۲۷، ب ۹ من صفات القاضي، ح ٦.

[3] البيان فى تفسير القرآن، ص: 171

[4] البيان فى تفسير القرآن، ص: 177-181

[5] اصول الكافي: 1/ 630، كتاب فضل القرآن- باب النوادر، رقم الحديث: 12.

[6] اصول الكافي 1/ 630، كتاب فضل القرآن- باب النوادر- رقم الحديث: 13.

[7] و تمام الرّواية كالتّالي: «تمارينا في سورة من القرآن، فقلنا: خمس و ثلاثون، أو ست و ثلاثون آية. قال: فانطلقنا إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم فوجدنا عليا يناجيه. قال: فقلنا إنما اختلفنا في القراءة. قال: فاحمرّ وجه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و قال: إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم بينهم. قال: ثم أسرّ الى عليّ شيئا. فقال لنا عليّ: إن رسول اللّه يأمركم أن تقرءوا كما علّمتم» («تفسير طبرى» ج 1، ص 9 تا ص 15)

[8] تفسير الطبري: 1/ 15.

[9] تفسير القرطبي: 1/ 42.

[10] التبيان: 2: ص 39.

[11] سورة النّحل الآية التّالية: 103.

[12] تفسير الطبري: 1/ 18.

[13] سورة الدّخان الآية 44.

[14] تفسير الطبري: 25/ 78، عند تفسير الآية المباركة.

[15] سورة يونس الآية 15.

[16] التبيان: ص 58.

[17] سورة الحِجر الآية 9.